

رؤية

■ ساطع راجي

الربع العشائري

تقارير إعلامية كثيرة تحدثت عن النزاع العشائري في ميسان والمواجهات المسلحة نتيجة الصراع على منفذ الشيب الحدودي؛ المشترك الإيران بين جميع التقارير هو عدم تسمية أطراف المواجهة؛ فقد امتنع الجميع عن كشف اسم العشائر المتصارعة واشترك في الصمت المواطنون العاديون والمسؤولون الرسميون والضحايا من الجرحى وندو القتلى؛ وهو صمت لا نجد مثيلاً له في كل حالات الصراع والعنف الأخرى، حيث يتم توجيه الاتهامات إلى اطراف رسمية وغير رسمية وجماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية بسهولة، وأحياناً بلا أدلة وترد أسماء قوى سياسية وجزئية وشخصيات عامة وهو ما يعني أن العشيرة تحولت إلى مؤسسة رعب لا يجروء أحد على الاقتراب منها.

لرؤساء السلطات الثلاث علاقات قوية ومباشرة بشيوخ العشائر، إذ يلتقون بهم باستمرار ويحضر هؤلاء الرؤساء في المؤتمرات التي تنظمها العشائر وأحياناً يمنحون رعايتهم لها، وهذه المؤتمرات بذاتها تشكل ظاهرة جديدة تستحق الدراسة لأنها تفتح باب الانتماء بين كون العشيرة مؤسسة قرابية أو منظمة سياسية؛ كما لجميع الزعماء السياسيين والجزبيين علاقات بشيوخ العشائر وللأحزاب مكاتب عشائرية؛ وللمرجعات الدينية علاقة قوية بشيوخ العشائر؛ وفي العراق أكثر من جهة رسمية تدخّل العشائر في نطاق عملها وبخاصة الوزارات الأمنية، لكن كل هذه العلاقات وما يصاحبها من انفاق وأحياناً تسليح، لم تسهم في تحول العشائر إلى عامل استقرار؛ بل جاءت النتيجة عكسية؛ واستمرت العشائر في فرض مصالح تجارية وسلطوية وفي التجاوز على المال العام والإساءة إلى موظفي ومؤسسات الدولة.

العلاقات القوية للمسؤولين الرسميين والقادة الجزبيين بشيوخ العشائر لم تمنع نزاع عشائرياً واحداً، بل إنها منعت تسمية الشيوخ المسؤولين عن النزاعات، وبينما يبرر الزعماء الجزبيون منفيّ القتال للعشائر بالتعاون بين الدولة والعشيرة يبدو أن الأخيرة تسخر من الأولى وتخفيها، حيث لم يجروء مسؤول رسمي أو جهة حكومية على مطالبة الشيخ الذي يأكل من قصعة الدولة بموقف حازم يؤكد فيه التزامه بالتعاون مع الدولة ويسلم سلاح عشيرته للسلطات الأمنية التي خضعت بدورها لهيمنة العشيرة، حتى اضطرت محافظة ميسان للاستعانة بقوات من خارج المحافظة لا يخضع أفرادها للعشائر والشيوخ المتصارعين.

في أوقات الغنائم والمكاسب يتصارع الشيوخ لإثبات وجودهم وتأكيد مشيختهم والهبات والرخص للزعماء الجزبيين والمسؤولين الرسميين، لكنهم يخفون تماماً من المشهد عندما تنتسب النزاعات المسلحة على قضايا تافهة أو سرقات وصفقات فساد، وفي أكثر من حالة وقف الشيوخ إلى جانب أبناء عشائرتهم من الفاسدين والخارجين عن القانون وساندوهم ليس ضد مؤسسات الدولة فقط، وإنما ضد قادة سياسيين ودينيين، وضد مواطنين لم يحقّقوا، وضد موظفين حكوميين يؤدون واجباتهم بطريقة مخزية تكشف تخلي هؤلاء الشيوخ عن كل القيم التي يدعون الالتزام بها وحمايتها؛ إنهم يقفون دائماً إلى جانب المال ولاشيء غير المال في تكبير سيئ بمواقفهم وعلاقاتهم بالسلطة في تاريخ العراق المعاصر.

العشيرة عندما تعكر الأمن وتستولي على المال العام وتدعم المجرم وتثير النزاعات تتحول إلى مجموعة خارجة عن القانون ولا تختلف عن أي جماعة إرهابية، بل إنها تتجاوزها في إثارة الرعب إلى حد يمتد حتى المسؤولين الرسميين واعضاء مجالس المحافظات ورجال الشرطة من النطق بإسمها وتسنم لها الشركات الاستثمارية أو تغادر نشاطها ليحل محلها من يرتضيه شيوخ العشائر الذين لا يهتمون بمصالح ابلانهم من الفقراء ولا يسخرون علاقاتهم وقوتهم لتحسين الواقع الخدمي لمناطقهم بمقدار اهتمامهم بجني الأرباح عن التخدام السياسي.

لقد انتهى الدور الكرم للعشيرة وهي اليوم تعتاش من ضعف مؤسسات الدولة وعلى ما تسلهل من المال العام والعنف مسلحاً، ويعرف هؤلاء الشيوخ أن قوتهم بضعف الدولة وما يعتقدونه من مؤتمرات تدعي دعم الدولة هو محض احتيال للكسب السياسي وبناء علاقات سياسية بدأوا ببناء النظام الجديد بنفس الحجارة التي اعتمد عليها النظام السابق وليتهم اختاروا الحجارة القوية بل تسمسوا بالأحجار الأخيرة التي استغنا بها في أيام ضعفه وتهاويه لتكون هذه الحجارة أساساً هشاً للبناء الجديد، فتغلب القرايات والمصاهرات ليس على مؤسسات الدولة فقط بل حتى على التنظيم الحزبي ولذلك تتهاوى الأحزاب تنبعا، وتنتشاً بلا منها عوائل إجرامية.

قضية للمناقشة

الحاجة لسياسات جديدة

بشرت الصحف القومية المصريين نقلاً عن المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي بنجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية، ولدى البنك المركزي على هذا التحسن بارتفاع الاحتياطي من العملة الصعبة إلى (٢٧٠١٩) مليار دولار في ديسمبر/ كانون الأول الماضي (٢٠١٧) ليُسجّل أعلى مستوى في تاريخه، وبما يعطي ٨ أشهر واربعة أسابيع، كما نلّ

□ **حسين عبد الرازق**

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء على تحسن احتياطي الدولار الأمريكي بارتفاع الصادرات المصرية خلال سبتمبر/يلول الماضي بنسبة (١٧١٢)٪ لتسجل (١٨٣) مليار دولار "مما أسهم في تراجع قيمة العجز التجاري إلى (٣٠٤) مليار دولار بانخفاض (١٨٠) وقال "راسمي أبو النجا" وكيل محافظ البنك المركزي في تصريح لصحيفة (الاهرام) نشر يوم الخميس الماضي "إن الاحتياطي الأجنبي قيمته (١٢,٥٤) مليار دولار بما نسبته (٥٢)٪ خلال عام ٢٠١٧ مقابل (٢٤,٢٦٥) دولار في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٦، بالرغم من سداد ديون والالتزامات ومصروفات بقيمة ٣٠ مليار دولار خلال ٢٠١٧، وهذا يعكس قوة مصر الخارجية، وتحولها إلى إحدى أقوى الوجهات الاستثمارية بين الأسواق الناشئة عالمياً، وأوضح أبو النجان أن ارتفاع الاحتياطي يعزّز الجدارة الائتمانية لمصر وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، بالإضافة إلى تخفيض تكلفة الاقتراض وزيادة شهية المستثمرين الأجانب على الاستثمار بمصر".

وانطلاقاً من هذا التحسن في الأوضاع الاقتصادية أعلن، د. محمد معيط نائب وزير المالية لشؤون الخزينة العامة، أن الحكومة تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى (٦)٪ في النصف الثاني من العام المالي الحالي ٢٠١٨/٢٠١٩ بعد أن وصلت خلال الفترة الأخيرة من عام ٢٠١٧

الحدث الإيراني بين الافتعال والواقع

في يوم ٢٨ كانون الأول / ديسمبر، انطلقت شرارة الاحتجاجات الشعبية الأخيرة في إيران بخروج بضعة آلاف من المتظاهرين الإيرانيين المناوئين للنظام إلى شوارع مشهد، ثاني أكبر المدن الإيرانية بكثافتها السكانية، يتزامن معها خروج عدّة مئات من المتظاهرين في طهران. وفي اليوم التالي ٢٩ كانون الأول / ديسمبر، اتسعت مساحة حركة الاحتجاج لتصل إلى ريشة وكرمشاه وبصورة أقل تأثيراً في شيراز واصفهان وهمدان ومدن صغيرة أخرى. ثم اندلعت موجة جديدة من الاحتجاجات وبزخم أعلى في العاصمة طهران ومدن أخرى في اليوم الثالث لبدء الأحداث.



□ **د. جاسم الصفار**



في الصحافة الأمريكية جرى التأكيد على أن ما تضمنته الميزانية التي قدمها روحاني للعام الإيراني الجديد الذي يبدأ من آذار ٢٠١٨ ولغاية آذار ٢٠١٩ من رصد لمبالغ "هائلة" على الشأن العسكري الخارجي قد أثار الجماهير الإيرانية المتعبة من آثار الضغط المالي وأخرجها إلى التظاهر، فهل هذا صحيح؟ أولاً ليس من الواقع بشيء، أن تكون الجماهير في علم ودراية بكل تفاصيل ميزانية الدولة القادمة حديثاً للبرلمان الإيراني، وخاصة في تفاصيل تُعد سرية، ولكن حتى لو افترضنا هذا الأمر واقعاً.

الأخيرة، أما بالنسبة للبطالة، فإنها تصل إلى ٨-٩,٥٪ وهي أقل بكثير مما هي عليه في دول الجوار، حيث أنها تصل في تركيا إلى ١٦,٦٪ وفي العراق ١٦٪ وفي عمان ١٧,٥٪، هذا دون أن ننسى بأن إيران كانت تحت اقسى حصار اقتصادي دام عشرات السنين، وحرمت من ٥٦ مليار دولار امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية من اعادتها إليها، كما أن الأموال التي بقيت مجمدة لإيران في المصارف الغربية تصل إلى ١٢٠ مليار دولار.

روسيا في سوريا ويشكل مع روسيا وتركيا الثلاث الراعي للمباحثات السورية في استانا وصوحي، ولم يمر الاعتراف الإيراني بالقدس عاصمة لفلسطين دون غضب واستياء امريكى، ولا تنتهي القائمة باتهام امريكا لإيران بالتعاون مع نظام كوريا الشمالية.

في الصحافة الأمريكية جرى التأكيد على أن ما تضمنته الميزانية التي قدمها روحاني للعام الإيراني الجديد الذي يبدأ من آذار ٢٠١٨ ولغاية آذار ٢٠١٩ من رصد لمبالغ "هائلة" على الشأن العسكري الخارجي قد أثار الجماهير الإيرانية المتعبة من آثار الضغط المالي وأخرجها إلى التظاهر، فهل هذا صحيح؟ أولاً ليس من الواقع

بشيء أن تكون الجماهير في علم ودراية بكل تفاصيل ميزانية الدولة المقدمة حديثاً للبرلمان الإيراني، وخاصة في تفاصيل تُعد سرية، ولكن حتى لو افترضنا هذا الأمر واقعاً، فإن روحاني قد رصد في ميزانية الدولة الإيرانية ما مقداره ١١ مليار دولار للحرس الثوري الإيراني، متضمنة مصاريفه في النشاطات الخارجية، فهل هذا كثير مقارنة بالتحديات التي تواجهها إيران إقليمياً؟ كل الأحداث التي راقت حركة الاحتجاج الإيرانية ومسبباتها

الليسا در

ثقافة الانتماء

الحيثية، وبات النأر أحد أهم علاقات انتشار الثقافة القديمة، وقد ارتبط بمفهوم الشرف الذي طالما فقدت نساء حياتهن. دون ذنب، قربانا له. ومن حق الغاضبين أن ينسألو: هل يمكن أن يؤدي مثل هذا التجديد، لو استجاب الرئيس "السيسي" للدعوة، إلى تراجع العمليات الإرهابية، وصدور مبادرات من الجماعات المسلحة الجرمية لإدانة العنف على غرار ما حدث في التسعينيات؟ وأظن أن الإجابة الأولية هي بالطبع لا، لأن مثل هذا الواقع الجديد لن ينبثق وحده من العدم، بل سيكون حصاد منظومة متكاملة، وعمل دؤوب تقوم به كل مؤسسات المجتمع وقواه الثقافية والاجتماعية وعلى رأسها المؤسسات الدينية ثم الإعلام والنقابات وكل قوى المجتمع المدني، وفي القلب منها الأحزاب السياسية، تغيير الواقع المادي هو عمل أسهل كثيراً من تغيير الأفكار تعيش طويلاً، وتنتوي ببطء شديد.

وسوف يعيد الغاضبون حساباتهم، ويفكرون في الوضع مجدداً، حين يرون أن التحالف الاجتماعي ضد الإرهاب، قد إزداد اتساعاً بما لا يقاس، وأن الأفكار الجديدة تشق طريقها، وأن "نأرهم". كما يسومونه ليس قضية تخصهم وحدهم، وإنما هو قضية مجتمع بأكمله لا يسعى إلى الانتقام بل إلى الارتقاء.

وربما يكون توسيع وتطوير التحالف الاجتماعي ضد الإرهاب ليضم حتى اهالي الجرمين والمحكومين بالإعدام هو الجائزة الكبرى التي سوف يحصل عليها الجميع وهم يشهدون عملية الانسحاب البطيء للإرهاب، وترجع الغرائز البدائية وانتصار الخطاب العقلاني والإنساني، وتخلق مناخاً جديداً أكثر هدوءاً للعمل قوات الأمن والقوات المسلحة وتجنز مهماتها وهي متراحة بمساندة واسعة من المجتمع كله. إن التغيير الثقافي الجذري ليس عملية تلقائية، ولكنه نتاج فعل اجتماعي وسياسي صبور وطويل المدى، ترشده رؤية شاملة لتحقيق ما تواجهه البلاد من مخاطر، وتداعيات تفاقم الإرهاب ونشوء "الثارات" الجديدة بلا نهاية.

ما يحصل لديه ٤٥ مليون مواطن من دخول)، ويضيف التقرير أنه "إذا ما حصلنا على بيانات جودة عالية من المرجح أن ترتفع اللامساواة

كان يرتفع نصيب العشرة في المائة الأغنى إلى ما بين (٦٥٪/٧٥) من الدخل القومي أو أكثر، ويقترح التقرير ثلاثة علاجات، أولاً الضرائب التصاعدية للتخفيف على تصاعد السلا مساواة بين الدخل والثروات في قمة السلم الاجتماعي" وهو الأمر الذي نص عليه الدستور في المادة ٣٨ وترفض الحكومة باستمرار الالتزام به" ثانياً: إنشاء سجل عالمي للأوراق المالية بالاعتراف على ساكنيها، وهو ما يعد ضربة قوية ضد التهرب الضريبي وضد تبييض الأموال وتصاعد اللامساواة، وثالثاً: مجانية التعليم كرافعة قوية إضافة إلى ضمان حصول الأفراد في أسفل السلم على وظائف لائقة عن طريق "تمثيل أفضل للعاملين في إدارة الشركات، وجد أدنى سليم للأجور. ويؤكد تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أن ٣٠ مليون مصري (٢٧)٪ من المواطنين يعيشون تحت خط الفقر، وأن متوسط دخل الأسرة ٤٥ ألف جنيه سنوياً، وأن متوسط الدخل الشهري (٣٧٥٠) جنيهاً. وهذه الانخفاض بالاعتراف بضعف النمو الاقتصادي ومثل اللحوم والدواجن أخيراً، فلا بد من ملاحظة أن الأسعار شهدت في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦ مع قرار تعويم الجنيه ارتفاعاً قدره د. محمود النسيب، بنسبة (٢٠)٪ واستمرار هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمطعة منذ عام ١٩٧٤ والمنحازة للثقة المائلة والثروة، سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع التنمية الحقيقية. وعلى الأحزاب والقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في تنمية حقيقية في القطاعات الانتاجية أساساً، أن توحيد جهودها لإسقاط المصرية لحقوق الإنسان، التعلم من درس تجربة الجزائر التي لم تلغ عقوبة الإعدام من قانون العقوبات، بل قام الرئيس بوقلمية بتجديد تنفيذ

عبرت الأمم المتحدة عن قلق عميق حيال تنفيذ ما يقارب التسعين حكماً بالإعدام في مصر في الأسابيع الأخيرة. ورغم أن تجارب كثيرة في البلدان التي لا تزال تصدر وتنفذ أحكاماً بالإعدام أثبتت أن هذا الحكم لم يكن رادعاً في مواجهته للإرهابيين، وبخاصة الانتخاريين منهم، بالرغم من هذا، فالذين يدافعون عن عقوبة الإعدام مازالوا يعتقدون أنها العقوبة الوحيدة الرادعة التي تشفي غليل أسر الضحايا من المواطنين شرطة وعسكريين ومدنيين، وذلك دون التفات لأن هذه العقوبة تؤدي إلى توسيع وتعيق دائرة الانتقام وثقافة العنف، وتدفع بالمجتمع إلى دائرة شريرة يصبح من الصعب إغلاقها مع الزمن طالما بقيت الأسباب التي تدفع بالآلاف الشباب إلى صفوف الجماعات الإرهابية، والتبريرات الدينية التي تسوقها هذه الجماعات دفاعاً عن أعمالها الإجرامية الوحشية. ألغت الغالبية العظمى من دول العالم عقوبة الإعدام، حتى قبل أن يصدر البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٨٩، والذي نص في مقدمته أن الدول الأطراف في هذا البروتوكول تضمن بأن إلغاء عقوبة الإعدام يسهم في تعزيز الكرامة الإنسانية، والتطوير التدريجي لحقوق الإنسان، وحماية الحق في الحياة الذي هو أسس الحقوق.

يقع إلغاء عقوبة الإعدام في صلب الدعوة لتجديد الفكر الديني وما سماه الرئيس "السيسي" بحاجتنا إلى ثورة دينية، ولذلك يقضى مثل هذا الإلغاء قضية شائكة لن يكون يوسع المطالبين بها إنجازها بمفردها، إلا إذا توفر مناخ عام موافق، ورأي عام مساند، وهو ما يصعب توفره في ظل تفاقم العمليات الإرهابية، وزيادة الآلام والأحزان في أوساط المصريين، وبخاصة الأسر المنكوبة. ويفترض الزميل "حافظ أبو سعدة" رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، التعلم من درس تجربة الجزائر التي لم تلغ عقوبة الإعدام من قانون العقوبات، بل قام الرئيس بوقلمية بتجديد تنفيذ